

جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

د/وردة حمدي - جامعة المدية-

الملخص:

لم يقتصر الاهتمام المتزايد بمجال البحث العلمي و مؤسساته على الدول المتقدمة بل تعدى ذلك ليصل إلى الدول النامية التي أدركت أن السبيل الوحيد للنهوض بالبلد هو تطوير المنظومة العلمية خاصة و أن نجاح و ريادة بلدان مثل اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية و كندا جاء نتيجة اهتمامها بمؤسساتها العلمية و تثمينها لعملية البحث العلمي واعتمادها على معايير إدارة الجودة ما جعل البلدان العربية على غرار الجزائر تسرع لإنشاء مخابر و فرق بحث موزعة عبر كليات و أقسام الجامعات.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هو دور هذه المخابر في أداء الجامعة الجزائرية؟ و كيف تساهم في ترقية البحث العلمي؟

résumé:

L'intérêt accru dans le domaine de la recherche scientifique et de ses institutions, ne s'est pas limité aux pays développés seulement, mais au-delà pour atteindre les pays en voie de développement, qui se sont rendu compte que la seule façon pour la renaissance du pays est de développer le système scientifique. Surtout que le succès et le leadership des pays comme le Japon, les États-Unis et le Canada a été le résultat de l'intérêt porté aux institutions scientifiques, et l'évaluation du processus de la recherche scientifique et de sa dépendance sur les normes de gestion de la qualité. Cette vision a porté les pays arabes en général et l'Algérie en particulier a créé des laboratoires et des équipes de recherche réparties sur les facultés et les universités.

Mais la question qui se pose est quel est le rôle de ces laboratoires dans l'exercice de l'université algérienne? Et comment elles contribuent à la promotion de la recherche scientifique?

المقدمة:

تعتبر الجامعة منبرا للعلم ومكانا لتكريس البحث الدائم و المستمر بمحاولة فهم المعضلات البشرية، كما تعد مؤسسة اجتماعية لها أبعاد علمية، ثقافية و اقتصادية فهي تكوّن موارد بشرية قابلة لولوج عالم الشغل باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الدولة تمثلها سواء بمساهماتها في سيرورة التنمية أو بكونها منظومة هدفها المشاركة في تنظيم المجتمع عبر جملة من البحوث والدراسات العلمية التي تتجزها، والتي تكون متنوعة بين الإنتاج المعرفي النظري و الإنتاج العلمي التطبيقي لاسيما الشق التكنولوجي منه.

ولأهمية الجامعة سعت و ما تزال تسعى جل الدول إلى تطوير هذه الأخيرة بحكم أن تطورها سيقود لا محال إلى تطور البلد فهي كما قال عنها الدكتور أبو القاسم سعد الله "الجامعة مؤسسة وطنية قبل أن تكون أكاديمية" فعمدت الدول خاصة المتقدمة منها إلى فتح اكبر عدد من الجامعات حكومية كانت أم خاصة المهم أنها تقوم بمهمة البحث العلمي وتحاول مواكبة كل متغيرات الحياة الإنسانية كما خصصت ميزانيات ضخمة لها لان مهمة البحث العلمي تتطلب لا محال محركا بشريا وماديا لها . وتعتبر الجزائر من بين البلدان العربية و الدول السائرة في طريق النمو المهتمة بالنهوض بقطاع التعليم العالي و إعطائه أهميته المستحقة وفق المعايير العالمية، لذلك عمدت منذ الإصلاحات الأولى التي انطلقت في السبعينيات من القرن العشرين إلى تكريس هذا المبدأ وصولا إلى القانون 98-11 الرامي إلى تعزيز و ترقية نشاطات البحث العلمي .

لاسيما مع العدد المتزايد من الطلبة حيث تستقبل وزارة التعليم العالي في أكتوبر 2016 ما بين 350000 و 360000 طالب جديد يجب تأطيرهم في الجامعة ويعود السبب في العدد المرتفع للطلبة إلى الإصلاحات التي طرأت على قطاع التربية الوطنية خلال السنة الدراسية 2003-2004 حيث انتقل تلاميذ الطور الابتدائي (السنة الخامسة والسنة السادسة) في نفس الوقت إلى طور التعليم المتوسط فالعاصمة وحدها تستقبل أكثر من 140000 طالب في عشرين مؤسسة جامعية، ما يحتم على الجامعة الجزائرية عددا من الإصلاحات أهمها ترقية البحث العلمي وإنشاء فرق ومخابر بحث.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هو دور هذه المخابر في أداء الجامعة الجزائرية؟ وكيف تساهم في ترقية البحث العلمي؟ إلى أي مدى تؤدي المهمة المنوط إليها؟ وما هي طبيعة البحوث التي تتجزها؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات سيكشف دور هذه الهيئات العلمية والغرض من إنشائها إضافة إلى الوصول إلى فكرة اهتمام الجامعة الجزائرية

حاليا يجب أن يكون حول أدائها و اعتماد الجودة فيها و ليس الاهتمام بعدد المتخرجين سنويا مثلما جرت العادة في السنوات الأولى من إنشائها.

إصلاح التعليم العالي في الجزائر

من بين ما تمخض عن عملية إصلاح التعليم العالي و تشجيع البحث العلمي في الجزائر إنشاء مخابر و فرق البحث و التي جاءت تلبية لحاجة الجامعة الجزائرية الملحة لتطوير قطاع التعليم العالي و لمواكبة التطورات الحاصلة و السريعة على الساحة العالمية.

فقد نشأت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 99-244 المتضمن قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيم سيره المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 فوصل عددها ما بين سنة 1998 وسنة 2002640 مخبر أما حاليا فيتعدى عددها ال 1000 مخبر موزع على مستوى الجامعات ومراكز البحث حيث يعتبر من الهياكل الأساسية لترقية البحث العلمي فهو إذن يصنع نقطة اختلاف للجامعة و يساهم في إدارة الجودة كما يسمح لها بأداء متميز.

وجامعة المدية مثلا والتي سنحاول تسليط الضوء عليها من بين الجامعات الجزائرية الساعية لتحقيق أداء جيد لها و فرض مكانة مميزة لها لذلك فهي أيضا تحوي على مخابر و فرق بحث موزعة عبر كلياتها و أقسامها حيث وصل عددها الإجمالي إلى عشرة مخابر.

إن التغيرات الحاصلة على المجتمع الدولي و التطورات السريعة التي تشهدها مختلف مجالات الحياة الإنسانية أدى بالضرورة إلى إعادة النظر في مجالات كانت بالأمس القريب تلعب دورا اجتماعيا و ثقافيا و نوعا ما اقتصاديا ك مجال التعليم العالي المتجسد أساسا في صورة الجامعة. أما اليوم وبحكم هذا التغير الظاهر و الكبير أضحت هذه المؤسسة تسيير وفق معايير لا بد منها وهي معايير الأداء المتميز و ضمان الجودة هي فكرة تبنتها أول الأمر البلدان التي توصف و تصنف ضمن العالم المتقدم حيث أصبحت الجامعة عندهم مؤسسة تقدم خدمات تعليمية و بحوث علمية فائقة الجودة وتعمل وفق أسس الأداء المتميز بالرغم من أن فكرة ضمان الجودة هي في الأصل كانت مقتصرة على المجال الاقتصادي والتجارة، ولم يقتصر الأمر على دول العالم المتقدم وإنما انتقل إلى الدول النامية التي وجدت نفسها مجبرة على تحسين منظومتها التعليمية وتكييفها وفق المعايير العالمية كالأداء المتميز والجودة و حرصت على تطبيق تجارب رائدة سابقة و الجزائر إحدى الدول النامية التي تسعى إلى ذلك حيث عرفت الجامعة الجزائرية خلال مسارها مجموعة من الإصلاحات و بذلت مجهود لترقية التعليم العالي بتفعيل

نشاطات البحث العلمي و تجسيد ذلك خاصة في هياكل ترقية و تنفيذ البحث العلمي كمخابر البحث.

الأداء المتميز في التعليم العالي:

إن الأداء كما يتفق اغلب الباحثين هو القيام بالعمل على أكمل وجه حيث يعتمد بالدرجة الأولى على مجهود الفرد في تحقيق أهداف المؤسسة.

والأداء كفكرة وتطبيق عرّفته المؤسسات الاقتصادية و الخدمائية في ظل احتدام المنافسة فكان لزاما على كل مؤسسة أن تؤدي مهامها على أحسن صورة وتضمن الجودة حتى تحقق الريادة وقد جعلت هذه المعايير المؤسسات الاقتصادية في دول مثل الولايات المتحدة و كندا و اليابان تتفوق وتحقق أرباحا وتضمن سمعة عالمية.

هذا ما جعل من فكرتي الأداء المتميز و ضمان الجودة تنتقل لمجال التعليم فأصبحت الجامعات الأمريكية و الأوروبية تطبق هذه المعايير كما عرف الأداء المتميز بأنه «مستوى مرتفع للإتقان»⁽¹⁾ أي القيام بالمهام المطلوبة بدرجة متقنة و يعرفه ماكس مال "بأنه ينبع من انجاز البنود الصحيحة بالطريقة الصحيحة وهو بذلك يتماشى مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة"⁽²⁾ فالأداء المتميز هو قمة إتقان العمل و الذي يؤدي حتما إلى ضمان الجودة فالأداء و الجودة مفهومان مكملان لبعضهما كما يحقق الأداء المتميز المنافسة التي تؤدي بالضرورة إلى الجودة فإدارة التميز هي " الجهود التنظيمية المخططة التي تهدف إلى تحقيق الميزات التنافسية الدائمة للمنظمة"⁽³⁾.

نجاعة معيار الأداء في تحقيق الجودة جعل الجامعة كمؤسسة تعليمية تطبقه خاصة مع احتدام المنافسة فيما بين الجامعات وضرورة تكييفها مع السوق إذ أنها المصدر الأساسي للموارد البشرية فإذا كانت تؤدي مهامها بإتقان سواء على مستوى برامجها النظرية و التطبيقية واهتمامها بالطالب بوضع شروط التحاقه و من ثم دمجها مع شروط البحث العلمي فهي لا محال ستحقق الجودة.

إن دور الجامعة لم يعد ذلك الدور الكلاسيكي الذي عرفت به لعقود طويلة من الزمن وإنما أصبحت منظمة تقدم مشاريع و بحوث تعتمد في بعض الدول فنجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية أن الشركات الاقتصادية الكبرى تبرم عقودا مع الجامعات وتمول نشاطها العلمي مقابل تقديم أفكار و مشاريع تستفيد منها.

مخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

قبل التطرق لدور مخابر البحث ومهامها في الجامعة الجزائرية يجدر بنا إعطاء لمحة عن الجامعة الجزائرية والتطرق لتطور البحث العلمي فيها ومجهود الدولة في ذلك.

"تأسست جامعة الجزائر رسميا سنة 1909 حيث تعود أصولها الى مدرسة الطب والعلوم الصيدلانية التي أنشأت سنة 1859 أضيف لها و على التوالي كل من العلوم ثم كلية الآداب فكلية الحقوق وفي عام 1909 تم ضم هذه الكليات بالإضافة إلى معاهد أخرى وولدت الجامعة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية"⁽⁴⁾.

بعد الاستقلال مباشرة حاولت الدولة إعادة الجامعة الجزائرية وطنيتها واسترجاعها فهي أيضا تمثل سيادة البلد " فهي مؤسسة وطنية قبل أن تكون أكاديمية"⁽⁵⁾

تواصلت مجهودات الدولة في تطوير مؤسسات التعليم و على رأسها الجامعة وفق مخططات تنموية و بدا ذلك تدريجيا منذ إنشاء الوزارة المخولة و هي وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1971 لان قبل ذلك كانت الجامعة تابعة لوزارة التربية الوطنية.

بدا اهتمام الدولة بالجامعة في السنوات التالية خاصة مع تحقيق جزارتها بازدياد عدد الأساتذة الجزائريين فيها وكذلك تعريبها بالإضافة إلى فتح جامعات أخرى على مستوى ربوع الوطن على غرار العاصمة وهران وقسنطينة لان الجزائر كانت في خضم التنمية والتطوير و الجامعة جزء من ذلك " فهي تمهد الظروف الموضوعية بتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أي تنمية في الميادين الأخرى"⁽⁶⁾

ازداد الاهتمام أكثر فأكثر بقطاع التعليم العالي حتى أصبح اليوم عدد الجامعات يغطي جميع مناطق الوطن لكن العبرة ليس في عددها و الكم الهائل للطلبة المتخرجين منها سنويا و إنما عن نوعية التعليم وعن البحث العلمي فيها و هل استطاعت تحقيق الجودة؟

حرصت الدولة على تحقيق الجامعة المهام المنوط إليها فطبقت عدة إصلاحات و قوانين توجيهية و تنظيمية لسير البحث العلمي.

تطور البحث العلمي في الجزائر:

1- قبل الاستقلال: كما سبق الإشارة فان الجامعة الجزائرية ولدت أثناء الحقبة الاستعمارية وبالتالي فقد كانت كبقية المؤسسات الأخرى تسير وفق

القوانين الفرنسية "فكانت نشاطات البحث غداة الاستقلال تعتمد على مؤسسات مختلفة يمكن تصنيفها إلى فئتين:

المؤسسات المتخصصة والجامعة وكانت هيئات البحث متمثلة في المركز الوطني للبحث العلمي ومحافظة الطاقة الذرية والمركز الوطني للدراسات الفضائية وديوان البحث العلمي والتقني في ما وراء البحار"⁽⁷⁾

ب- ما بعد الاستقلال: بمجرد إلغاء البرتوكول الجزائري الفرنسي لسنة 1968 الذي كان حول التعاون العلمي بين البلدين كرست الدولة مجهداتها للنهوض بقطاع التعليم العالي بإتباع مخططات تموية و العمل وفق قوانين وضعت خصيصا لذلك منها :

- قانون مركز البحث سنة 1983

- قانون وحدة البحث سنة 1983

- قانون الباحث الدائم 1986

أما عن تمويل البحث العلمي بين مد و جزر " فقد تناقص الاعتماد الممنوحة للجامعة في إطار البحث منذ حل المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1983 وتميزت الفترة الزمنية بين 1984 و 1985 بغياب الإطار التنظيمي و كانت القيمة المالية الضعيفة خلال ميزانيتي هذين العامين تمول بعض الفرق المنبثقة عن ما كان يعرف سابقا بالمنظمة الوطنية للبحث العلمي"⁽⁸⁾

إلا أن سنة 1986 اعتبرت سنة النهوض من جديد بالبحث العلمي بالجزائر "بعد إنشاء أولى فرق وحدات البحث العلمي التي تم اعتماد برامجها من قبل المحافظة العليا للبحث"⁽⁹⁾ أما في سنوات التسعينيات فقد حاولت الدولة ترقية النشاط العلمي متم استحداث الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ضمن قانون المالية لسنة 1995 " و تعزز الجهد الذي تبذله الدولة في عملية تمويل نشاطات البحث بترتيبات القانون رقم 98-11 الصادر في 22 أوت 1998"⁽¹⁰⁾

الملاحظ أن تمويل البحث العلمي كان من النقاط الرئيسية للدولة و للوزارة حيث لا يمكن سير البحث بدون التمويل الذي يعتبر المحرك الأساسي له " وفي هذا الإطار تكرر قوانين المالية ميزانية البحث العلمي سنويا حيث تشمل مجموع اعتمادات التشغيل والتجهيز المعدة لتمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تقوم بها مختلف مؤسسات التعليم العالي"⁽¹¹⁾

من بين عناصر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية مخبر البحث و هو من هياكل ترقية وتنفيذ البحث وأيضا من ثمار الإصلاحات المتعاقبة على التعليم العالي وظيفته الأساسية هي السير بعملية البحث و ضمان أداء متميز للجامعة " وقد وصل عددها بين سنتي 1998 و 2002 640 مخبرا ⁽¹²⁾ جاء إنشاء المخبر وفق المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المتضمن قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيم سيره المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 ما يزال العمل قائما على تطوير هذه الهياكل التي بلغ عددها في السنوات الأخيرة أكثر من 1000 مخبر وتعمل الوزارة الوصية على تفعيلها لضمان الحصول على نتائج تؤدي إلى جودة التعليم العالي " بالحفاظ على حركية النمو التي أنشأها القانون بتدعيم محيط مخابر البحث الجامعي و ذلك بوضع الهياكل القاعدية اللازمة والتجهيزات العلمية تحت تصرفهم -تتمين منصب مدير المخبر عن طريق تدابير تشجيعية وتدعيم تسييره بإنشاء خلية ملائمة⁽¹³⁾ لتوضيح الصورة عن عمل هذه المخابر في الجامعة الجزائرية ودورها في تحقيق الأداء المتميز لها اخترنا مجموعة من مخابر البحث على مستوى جامعة المدية والعدد الإجمالي لها هو عشرة ⁽¹⁰⁾ أما التي تناولناها في دراستنا فهي ستة موزعة بين أربع كليات.

أ-كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير:

اسم المخبر	المنشورات	المدخلات
1- مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية	22	35
2-مخبر التنمية المحلية المستدامة	12 (وطنية) 03(دولية)	10(وطنية) 06(دولية)
المجموع	37	51

جدول رقم 1: مخابر البحث لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية

ب-كلية الآداب و اللغات الأجنبيةة وحفظ التراث:

اسم المخبر	المنشورات	المداخلات
1-مخبر اللغة و فن التواصل	04 (وطنية) 01 (دولية)	07 (وطنية) 10 (دولية)
2-مخبر تعليمية اللغة والنصوص	01 (وطنية) 01 (دولية)	لا يوجد
المجموع	07	17

جدول 2 رقم : مخابر البحث لكليات الآداب و اللغات الأجنبيةة و حفظ التراث

ج - كلية الحقوق:

اسم المخبر	المنشورات	المداخلات
1-مخبر السيادة و العولمة	25(وطنية)	لا يوجد
المجموع	25	00

جدول رقم 3: مخابر البحث لكلية الحقوق

د - كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية:

اسم المخبر	المنشورات	المداخلات
1-مخبر الدراسات التاريخية المتوسطة عبر العصور	11(وطنية) 02(دولية)	07(وطنية) 06(دولية)
المجموع	13	13

جدول رقم 4: مخابر البحث لكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

وتجدر الإشارة أن هناك مخابر تصدر مجلة خاصة بها بالإضافة إلى إصدار بعض أعضائها لمؤلفات و نشرير أن بعض الكليات استحدثت مؤخرًا ككلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية التي تأسست سنة 2013 أما ما نستنتجه من خلال استعراضنا للمخابر الموجودة على مستوى جامعة المدينة أنها قليلة ويقتصر نشاطها العلمي في المنشورات الوطنية خاصة و ضعف عدد المؤلفات وربما يعود السبب إلى ضعف التمويل و غياب إستراتيجية واضحة لتسيير المخبر كما لاحظنا عند اطلاعنا على أعضاء فرق البحث أن غالبيتهم من الأساتذة ما يعني عدم إشراك الطالب لاسيما طلاب ما بعد التدرج في نشاط المخبر.

الخلاصة:

تعاني مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من صعوبات ترتبط بتدني نوعية برامجها و عدم مواكبتها لاحتياجات سوق العمل و خطط التنمية، فالكثير من تخصصاتها لم تعد تشكل ذات أولوية لحاجة المجتمع وأصبح سوق العمل المحلي مشبعًا منها لاسيما تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ما جعل الحكومة مثقلة بتوظيف خريجي هذه التخصصات خاصة وأن القطاع الخاص يشترط توفر المهارات الإضافية والتطبيقات الميدانية واكتساب اللغات الأجنبية والقدرة على استخدام الحاسب الآلي إضافة إلى بعض الصفات الشخصية الأخرى.

ونتيجة لذلك فقد سعت الحكومة إلى إصلاح مؤسسات التعليم العالي بإنشاء وتشكيل الهيئات أو المجالس المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة التي تضمن من خلالها توظيف ثقتها ببرامجها التعليمية وموائمة مستوى خريجها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل، على غرار إنشاء مخابر و فرق بحث تعمل جاهدا إلى تطوير التعليم العالي وبرامجه والأخذ بأنظمة الجودة، لكن يجب أن على أن تتولى هذه الامور هيئات أو مؤسسات مستقلة عن الجهات التي تقدم الخدمة بحيث تكون مهمتها متابعة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها وتقويم أدائها بصفة دورية لضمان التزامها بالمعايير العلمية في التخصصات والبرامج الأكاديمية بما ينعكس مباشرة على جودة مستوى خريجي التعليم العالي.

الهوامش:

- 1- علي السلمي إدارة الأداء المتميز. دار غريب للنشر والتوزيع القاهرة 2002 ص111
- 2- نفس المرجع ص112
- 3- عادل زايد الأداء التنظيمي المتميز الطريق إلى منظمة المستقبل. القاهرة 2006 ص06
- 4- التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012 وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية
- 5- أبو القاسم سعد الله بحوث في التاريخ العربي الإسلامي. دار الغرب الإسلامي بيروت 2003 ص163
- 6- محمد العربي ولد خليفة المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1989 ص177
- 7- التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر مرجع سابق ص85
- 8- نفسه ص 88
- 9- نفسه ص88
- 10- نفسه ص37
- 11- نفسه ص 37
- 12- نفسه ص101
- 13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10الصادرة في 27 فبراير 2008